

مكتب الكاظمي يعلق على منشورات مضلة لبعض نواب البرلمان ويقاضي المتجاوزين



أصدر المكتب الإعلامي لرئيس حكومة تصريف الأعمال، مصطفى الكاظمي، اليوم الإثنين، بياناً بشأن منشورات وصفها بالمضللة غرضها ابتزاز الحكومة وتضليل الرأي العام.

وذكر المكتب، في بيان، أن "أحد النواب نشر في صفحته على مواقع التواصل الاجتماعي، معلومات مغلوطة ومضللة للرأي العام حول أبواب صرف مكتب رئيس مجلس الوزراء للمبلغ المخصص له من قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية (قانون رقم 2 لسنة 2022)؛ الأمر الذي يوجب التنويه إليه، ورفع الالتباسات التي أثارها نائب تجاوز حدود واجباته والتزاماته القانونية".

وأضاف البيان، أن "المبالغ المدرجة في قانون "الدعم الطارئ"، صوّت عليها مجلس النواب، وقد خضعت لمناقشة ومراقبة أعضاء المجلس، ومنهم النائب المشار إليه، وكان عليه تسجيل اعتراضه وفق القانون على تلك المبالغ؛ أما مجلس الوزراء، فمسؤوليته القانونية توزيع هذه المبالغ على الجهات المستحقة وفق المسارات القانونية، وهذا ما حصل بالفعل".

وأوضح، أن "قانون "الدعم الطارئ" تضمن تخصيص مبلغ 400 مليار دينار للأجهزة الأمنية والعسكرية، ومن هذا المبلغ تم تخصيص مبلغ إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء - القائد العام للقوات المسلحة، على أن يُنفق نصفه فقط وقدره 35 مليار دينار عراقي خلال هذه الحكومة إلى الأجهزة الأمنية المرتبطة بمكتب رئيس مجلس الوزراء - القائد العام للقوات المسلحة، في أبوابٍ محدّدة ومجالات معيّنة، وليس كما ادعى النائب بأنها أُنثت لمكتب رئيس الوزراء".

ولفت إلى أن "المبلغ المذكور -كما هو منصوص في قانون "الدعم الطارئ"- يشمل كل الدوائر التابعة لرئاسة مجلس الوزراء، والملفات المهمة المتابعة من قِبل الحكومة، ومنها تعويضات الجرحى والدعم الأمني، فضلاً عن تأمين مستلزمات ومصاريف الفرقة الخاصة كافة، المعنيّة بتأمين وحماية الدوائر التابعة للدولة والمنطقة الخضراء وغيرها".

وتابع، أن "إجراءات الصرف تتم وفق الأصول القانونية والسياقات المتبعة، وبكل شفافية، بعد أن يتم تبويبها بشكل أصولي من قِبل وزارة المالية".

وأشار إلى أنه "حتى هذه اللحظة، لم يتم صرف المبلغ المذكور أعلاه، بانتظار إتمام الإجراءات الرسمية الخاصة بوزارة المالية، واستحصال موافقتها على الصرف".

وأكمل: "إننا في الوقت الذي نؤكد فيه احترام وتقدير السلطة التشريعية والنواب، فإننا نأسف على التراجع في فهم حدود الدور التشريعي وفق القانون لدى بعض النواب، الذين حولوا مواقع التواصل الاجتماعي إلى ساحات للتهريج السياسي ونشر الوثائق المزورة والمضللة، أملاً بكسب تعاطف غير مشروع، وهذا لا يليق بالمهمة التي انتخبوا لأجلها"، خاتماً بالقول: "وعليه، فإن مكتب رئيس الوزراء سيقوم بمقاضاة النائب المتجاوز وفق القانون".